الاقتصاديات العربية

مجلة اسبوعية تبحث

في الشؤون التجارية والمالية والزراعية

والصناعية في جميع الاقطار العربية

تصدرها

شركة المطبوعات العربية المحدودة

يشترك في تحريرها وموآزرتها نخبة من مفكري

الاقطار العربية

رؤساء التحرير : فؤاد صالح سابا بكالوريوس تجارة وعضو في جمعية المحاسبين وفي الجمعية الاقتصادية الملكية. (المحرر المسؤول)

عادل جبر ، اقتصادي

المدير : توفيق فرح

مكتب الادارة : القدس . فلسطين . بناية جمعية التوراة

صندوق البريد ٢٦٨ — تلفون رقم ٢٩٥

الاشتراك السنوي :

جنيه فلسطيني واحد في فلسطين وشرقي الاردن

و جنيه ومئتا مل او ٢٤ شلنا في باقي الاقطار

السنة الثانية العدد ٩ ٢٩ شباط ١٩٣٦ ٦ ذو القعدة ١٣٥٤

مطبعة بيت المقدس ، القدس

فهرس مواضيع العدد التاسع

تقرأ في هذا العدد :

صفحة

الاقتصاديات العربية

تصدرها اسبوعيا شركة المطبوعات العربية المحدودة

تبحث في الشؤون التجارية والمالية والزراعية والصناعية للاقطار العربية خاصة وللعالم عامة ويشترك في تحريرها ومؤازرتها نخبة من مفكري البلاد العربية

رؤساء التحرير :

فؤاد سابا : بكلوريوس تجارة وعضو في جمعية المحاسبين وفي الجمعية الاقتصادية الملكية (المحرر المسؤول)

عادل جبر : اقتصادي

المدير :

توفيق فرح

ترسل المكاتبات بعنوان : ادارة مجلة الاقتصاديات العربية صندوق البريد ٢٦٨ القدس

تلفون رقم ٢٩٥ القدس

الادارة : بناية التوراة . شارع يافا . القدس

السنة الثانية العدد ٩ في ٢٩ شباط (فبراير) ١٩٣٦ و ٦ ذو الحجة ١٣٥٤

نظــــام البنـــوك في فلسطين

نشرت الوقائع الفلسطينية في عددها الصادر في ٦ شباط ١٩٣٦ مشروع قانون لتنظيم اعمال البنوك في فلسطين. وقد سبق هذا المشروع قانونان : الاول قانون مصارف التسليف المؤرخ في عام (١٩٢٠ — ١٩٢١) وفيه بحث الضمانات التي يمكن بنوك التسليف قبولها ، والشروط التي يجب مراعاتها قبل قبول الاموال غير المنقولة ضماناً على القروض والثاني قانون الصرافة لسنة (١٩٢١ — ١٩٢٢) وهو يتعلق في الميزانيات والجداول التي على البنوك تقديمها الى مسجل الشركات واعلانها في مكاتبها مدة شهر واحد .

ومشروع القانون الذي نحن بصدد الكلام عنه ، يقضي بتعديل قانون الصرافة لسنة ١٩٢١ ، وباضافة احكام اخرى اليه لتنظيم اعمال المصارف بفلسطين ، ويفرض على المصارف الجديدة ضرورة الحصول على رخص ، ويقضي بتعيين مراقب للمصارف وتبيين وظائفه ، بتقديم كشوف شهرية الى مدير المالية من قبل جميع المصارف علاوة على البيانات السنوية المطلوبة بموجب المادة الخامسة من القانون الاصلي كما جاء في الاسباب الموجبة لسن هذا القانون اما المادة الخامسة المشار اليها فقد استعيض عنها بما يأتي :

(أ) يجب على كل شركة مساهمة او جمعية تعاون تتعاطى الصرافة ان تقدم قبل اليوم الأول من شهر اذار من كل سنة :

١ً — بياناً يتضمن موقع مكاتبها وفروعها في فلسطين واسماء اعضاء مجلس ادارتها ، ومديري فروعها ووكلائها .

٢ً — بياناً مصدقاً عليه من فاحص حساباتها بموجوداتها والتزاماتها بفلسطين ، وآخر بموجوداتها والتزاماتها في الخارج عن السنة المالية السابقة .

ويجوز اذا كانت الشركة اجنبية ان تقدم ميزانيتها الرسمية الصادرة في البلاد التي يقع فيها مركزها الرئيسي

الا اذا طلب مسجل الشركات ايداع بيان منفرد بموجودات الشركة والتزاماتها في فلسطين، لاطلاع الحكومة عليه، وليس للنشر.

(ب) ان تقدم الى مدير المالية قبل اول شهر آذار من كل سنة :

١ً — نسخة من البيان المصدق عليه من فاحص الحسابات المطلوب بمقتضى البند (أ) الفقرة (٢).

٢ً — بياناً بمركز الشركة او الجمعية في فلسطين عند انتهاء العمل في اليوم الاخير من الشهر السابق، على ان لا تتأخر عن ٢١ يوماً من ذلك التاريخ.

٣ً — يجب عرض نسخة من البيان المذكور في البند (أ) الفقرة (٢) او خلاصة عنها او اي تفاصيل يوعز بها مسجل الشركات بموافقة المندوب السامي، في مكان ظاهر بكل مكتب من مكاتب الشركة او فرع من فروعها في فلسطين، لمدة شهر واحد. وتفرض غرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل يوم يهمل فيه عرض هذا البيان. وفوق ذلك فعلى الشركة ان تنشر البيان في (الوقائع الرسمية) واحدى جرائد فلسطين.

٤ً — لكل عضو من اعضاء الشركة او دائن من دائنيها ان يحصل على نسخة من البيان المشار اليه اعلاه.

هذه خلاصة التعديل الذي تنوي الحكومة ادخاله على قانون الصرافة القديم وقد اغفلنا نشر الذيل المتضمن جدولين: احدهما صورة للبيان السنوي، وثانيهما صورة للبيان الشهري المطلوب تقديمهما للحكومة كما سبق. فعلى من شاء الاطلاع عليهما ان يرجع لعدد ٥٧٠ من الوقائع الفلسطينية الصادر في ٦ شباط ١٩٣٦.

وتنظيم البنوك اصبح ضرورة لا مناص منها في ايامنا هذه اذ بلغ عدد البنوك في فلسطين لغاية اول سنة ١٩٣٥ كما يلي :

	العدد
بنوك تجارية مسجلة في فلسطين	٧٩
جمعيات تعاون للتسليف	١٧
بنوك اجنبية	١٠
المجموع	١٠٦

وقد انقطع عن العمل منها خلال سنة ١٩٣٥ اثنا عشر بنكا ؛ وليس لدينا احصاء بما جد من البنوك بعد ذلك التاريخ.

وهاك جدولاً يبين حالة ٧٨ بنكا محلياً، نقتبسه من تقرير مدير المالية لسنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ :

	١٢ بنكا راسمالها المدفوع من ٢٥،٠٠٠ جنيه فما فوق	١٦ بنكا راسمالها المدفوع من ١٠،٠٠٠ جنيه الى ٢٥،٠٠٠ جنيه	٥٠ بنكا راسمالها المدفوع اقل من ١٠،٠٠٠ جنيه	المجموع ٧٨ بنكا
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
موجود الصندوق	٢٣٠،٧٠٩	١٢٠،٨٨٦	٥٢،٢١٤	٤٠٣،٨٠٩
رأس المال المدفوع	٦٨١،٩٢٢	٢٠٧،٧٥٣	١٤٤،٣٦٢	١،٠٣٤،٠٣٧
الاحتياطي	٢٠٦،٦١٨	٥٢،٣٧٨	٥٠،٩٠٨	٣٠٩،٩٠٤
الودائع الثابتة	٢،١٠٤،٠٦٢	٣٣٩،١٣٢	٢٧٧،٣٠٣	١،٦٤٠،٤٩٧
الودائع بالحساب الجاري	٢،١٠٤،٣٣٦	٨٩١،١٩٢	٧٠٣،٠١١	١،٦٩٨،٥٣٩
مجموع الودائع	٣،١٢٥،٣٩٨	١،٢٣٠،٣٢٤	٩٨٠،٣١٤	٥،٣٣٩،٠٣٦
نسبة موجود الصندوق الى الودائع	٪٧،٤	٪٩،٨	٪٥،٣	٪٧،٦
رصيد لدى البنوك الاخرى وشكات تحت التحصيل	١،٠٧٨،٥٠٨	٢٩٣،٦٣٦	٢٢٣،٤٠٥	١،٥٩٥،٥٤٤

ومن يمعن النظر في هذا الجدول يظهر له ان حالة البنوك المحلية حسنة اجمالاً وان القائمين عليها حريصون على مصلحتهم ومصلحة عملائهم ، ساهرون على ما ائتمنوا عليه من اموال اصحاب الودائع ، لا يألون جهداً في سبيل حفظها واستثمارها استثماراً معقولاً .

غير ان بعض تلك المؤسسات ولا سيما الصغيرة منها لم تتورع عن خرق القوانين والنظم المتبعة فكانت مثلا تشرع بقبول الودائع والأمانات قبل ان يتم الاكتتاب برأس مالها المشروع ، وتستعمل تلك الأمانات في مجازفات ومضاربات انتهت بالأفلاس او بالخسارة الكبيرة .

فمراقبة الحكومة لمثل هذه البنوك ، ونشر بياناتها لازمة لئلا يتمادى الطامعون ،من اصحابها في المجازفة باموال غيرهم وتعريضها للخسران والضياع .

على ان القانون الذي نحن بصدده لا يخلو من تشديد لا مبرر له وإلا فما معنى مطالبة اصحاب البنوك المحلية بتقديم كشوف شهرية الى مدير المالية ؟ ولم لا يكتفي بالبيانات السنوية التي يجب تقديمها الى مسجل الشركات ؟

ان الصرافة واعمال البنوك مهنة دقيقة فلا ينبغي

مضايقة أربابها بحجة ان بعضهم يسيء استعمال وظيفته احيانا. ذلك لأن للصرافة قواعد اذا شذ عنها صاحب البنك او مديره، عرّض نفسه وماله للخسارة قبل ان يعرض مال غيره. فالمهم اذن هو ان يكون لدى البنك من المال ما يضمن ودائع المودعين ليس غير. فطلب الكشوف الشهرية من المؤسسات المالية وهي كسائر الشركات المسجلة، يجعلها في مرتبة دونها وليس هذا من الأنصاف في شيء.

بقي علينا ان نلقي نظرة على البنوك الاجنبية التي يعفيها القانون من القيود الموضوعة على المصارف المحلية بسبب ان مراكزها الادارية موجودة في الخارج، وان اعمالها المصرفية هناك لا يعنينا شأنها. غير اننا نرى ان لا يكون لهذه امتياز على الشركات والمصارف المحلية وذلك بأن يطلب منها بيان سنوي يحتوي على اعمالها المالية في فلسطين فقط. وهذا يضع حداً لما يمكن ان يحصل من التنافس الضار، بين المؤسسات المالية عندنا فتجعل منها جبهتين حربيتين احداهما، وهي الأجنبية، تمنح من الامتيازات ما يشل اعمال الأخرى.

فعسى ان تتلافى الحكومة هذا النقص في القانون الذي تعتزم انفاذه وان تعير ملاحظاتنا ما تستحقه من الاهتمام.

البنوك العربيه

ولما كان الشيء بالشيء يذكر، رأينا ان نبسط لقرائنا حديثاً عن بنوكنا العربية التي رفعت رأس العرب بما قامت به من جلائل الاعمال. فهي وان كانت قليلة العدد إلا انها لم تأل جهداً، منذ تأسيسها، في سد حاجات عظيمة كنا نحس بفقدها ونتلهف على تحقيقها، ووضع حد للفوضى التي اصابت ثروتنا القومية فجعلت اموالنا نهباً مقسما، ومكانتنا المالية ذليلة مهانة، واعمالنا العمرانية جامدة خامدة.

وتلك البنوك ثلاثة هي البنك العربي والبنك

صاحب العطوفة احمد حلمي باشا رئيس مجلس ادارة البنك العربي، والبنك الزراعي العربي والبنك الصناعي العربي

الزراعي العربي ، والبنك الصناعي العربي .

والاول قام بتنظيم اقتصاديات العرب . لا سيما الاعمال التجارية منها فلم يمض على تأسيسه عام واحد الا واقبل عليه المتمولون من ابناء البلاد يعهدون اليه بما ادخروه من الاموال لحفظها واستثمارها في خير الطرق وآمنها واكثرها غلة ، وانفعها للبلاد ، فنهض بهذا الواجب ، وانتفع بذلك المدخر اولا ، والتجار المحتاجون لرؤوس الاموال ثانياً يستعينون بها على توسيع متاجرهم وتقوية مراكزهم في ميدان التنافس الاقتصادي الذي بلغ مبلغاً عظيما في هذه الظروف.

وقد كان رأس ماله يوم تأسس (١٩٣١) ١٥،٠٠٠ جنيه ، فاصبح الآن ٤٥،٠٠٠ جنيه ماعدا الاحتياطي وقدره ٨،٧٣٦ جنيها . وكانت ودائعه الجارية والمؤجلة ٥٥،٤٤٩ جنيها فبلغت مؤخراً ١٩١،٥٤٤ جنيها عدا ما في صناديق التوفير وقدره ١٨،٣٠٧ جنيهات ، والأمانات وقدرها ٣١،٠٧٦ جنيها . وهذا توفيق عظيم ونجاح باهر ، وخدمة جلى للجمهور .

والثاني هو (البنك الزراعي العربي) وقد انشيء منذ اقل من سنتين لخدمة الزراعة والزراع ومشترى الاراضي واصلاحها . وقد بلغ رأس المال المدفوع ٩٥،٥٣٦ جنيها والودائع على اختلاف انواعها ٦٠،٧٣٩ جنيها والقروض الزراعية نحو ٧٥،٠٠٠ جنيه فضلا عن الادانات القصيرة التي يقوم بها من حين لآخر .

والمأمول ان يتسع نطاق العمل في هذه المؤسسة العمرانية فتصبح بفضل النجاح الذي احرزته في مدة وجيزة، اقوى دعامة لهذا الركن المهم في حياتنا الاقتصادية بفلسطين.

والاخير (البنك الصناعي العربي) لا يزال في دور التأسيس وقد شرع يخطو خطواته الاولى نحو الغاية التي ألف لاجلها الا وهي احياء الصناعة على اختلاف فروعها وتقوية الموجود منها بفلسطين والاخذ بيد اصحاب التشبث والنشاط من رجال الفن والاعمال المنتجة.

وقد دفع من رأس المال المكتتب به لغاية ٣ يناير (١٩٣٦) ١٠،١٣٥ جنيهاً . وسيكون لهذه المؤسسة اثر كبير في النهضة الصناعية وتوجيهها في سبيل التقدم والرقي .

مجموعات المجلة

اقترح علينا بعض القراء الكرام ان نقوم بتجليد بضع نسخ من مجموعات المجلة لسنة ١٩٣٥ ليتسنى اقتناؤها وحفظها في المكتبات الخاصة ، فقمنا بهذا العمل واصبح بامكاننا ارسال المجموعة لمن يطلبها .

سعر المجموعة بدون تجليد ٦٠٠ مل

« « مجلدة ٧٠٠ مل

عدا اجرة البريد .

اعلان

يعلن للمناقصة بواسطة الغلاف المختوم تقديم ٨٠٠ عامود خشبي لدائرة البرق والبريد في شرقي الاردن فكل من يرغب في الدخول في المناقصة عليه ان يقدم عطاؤه على الانموذج الخاص الممكن الحصول عليه من سكرتير لجنة العطاآت المركزية في وزارة المالية في عمان ويجب ان يوضع العطاء في صندوق العطاآت الموجود في مكتب السكرتير قبل الساعة العاشرة من يوم الاثنين المصادف في ١٩٣٦/٣/١٦

هل هناك حاجة اقتصادية للمستعمرات؟

مقالة ممتعة نشرتها مجلة الايكونومست

تعد بريطانيا العظمى وفرنسا وهولاندا والولايات المتحدة وروسيا اعظم دول العالم من جهة المستعمرات التابعة لها وما تنتجه هذه المستعمرات من المواد الاولية . ولكن هذه الدول الخمس لا تستطيع ان تدعي انها تحتكر اصنافاً كثيرة من المواد الخام ، ويندر ان تجد واحدة منهن تجهز العالم بصنف ما من اصناف المواد الخام او المواد المصنوعة لا تجد مثله في غيرها ، او ان تنتج كل مادة من المواد التي يحتاج اليها البشر في حياتهم . ومع هذا فالامر الواقع الثابت ان هذه الدول الخمس يصيبها من خيرات الارض اكثر مما يجب ان يكون نصيبها منها . ولتعلم ايها القارىء الغبن الحاصل للدول الاخرى المحرومة من المستعمرات ، يكفي ان نذكر لك ان ما تمتلكه هذه الدول الخمس من بلاد الله الواسعة لا يقل عن ٦١ بالمئة من مساحة الارض برمتها . وهل هناك حجة ابلغ من هذه على كون المستعمرات موزعة توزيعاً فاسداً ؟ ولكنه لا يحسن ان نبادر الى النتيجة بهذه السرعة . فلا يكفي للتدليل على هذا الغبن ، القول ان هذه الدول الخمس تملك معظم البلاد الصالحة للاستعمار في العالم ، بل يجب على الدول المحرومة من المستعمرات ان تثبت ما يلحقها من الخسارة من وراء هذا التوزيع الضار وتبين ان مستوى المعيشة في بلادها ، منحط جداً بسبب عدم المساواة في الاستعمار . فهل المحرومون من المستعمرات اتعس من المنعمين بها ؟ وهل الاستعمار يرفع فعلا مستوى المعيشة في بلاد المستعمر الاصلية ؟ وهل هناك قضية اقتصادية معتبرة قانوناً ؟ بقطع النظر الآن عما يكتسبه المستعمر من الجاه وسمو المقام ؟

للاستعمار اربع حجج اقتصادية تؤيده وهي : (١) ان الاستعمار ضروري لضمان الحصول على المواد الخام التي لا يستغنى عنها ، (٢) لايجاد اسواق لمصنوعات بلاد المستعمر الاصلية ، (٣) لاستغلال الاموال المستفضلة في بلاد المستعمر ، (٤) المستعمرات ضرورية لتكون وطناً ثانياً للسكان الذين تضيق بهم اوطانهم .

وقد اعترف بالحجة الاولى رسمياً السير صموئيل هور وزير خارجية انكلترا سابقاً في احد بياناته في جنيف ، فقد صرح ، ان حكومة جلالته تعتبر الغاية الاولى والاخيرة من الاستعمار الوصول الى المواد الاولية ، وهذا الاعتبار ، اي الحصول على المواد الاولية . انما هو وجه واحد من أوجه هذه القضية المعقدة وهو اسهلها حلا . اذ ليس هناك دولة من الدول الصناعية « المحرومة » وجدت في زمن السلم صعوبة ما في الحصول على المواد الخام ، وضعها امامها المستعمر المتولي على هذه المواد الخام ، ولم يحصل ان رد احد المستعمرين طلب المشترى الخامات ، اياً كان مصدره ، على الشروط التي يتعامل بموجبها مع المشترين في بلاده . على ان لمستهلكي المطاط عذراً شرعياً في التشكي من حكومة بريطانيا العظمى للقيود التي وضعتها على محصول المطاط والمعروفة باسم « نظام ستيفنسن -Stevenson Scheme- ولكن هذه القيود من الجهة الاخرى لا تجعل فرقا بين مشتر وآخر ، فلا ترفع السعر للمشتري التابع لاحدى الدول « المحرومة » وتخفضه لابناء الدولة المستعمرة . ثم انه لا يعسر ، ضمانا للمساواة ، عقد اتفاقات تقطع بها الدول المستعمرة الا تميز بين مشتر واخر . ولا ننكر ان هناك قيوداً مالية يصعب معها على بعض الدول ان تشتري المواد الخام من مستعمرات ليست تابعة لها ، بعملة لا تكون رائجة في تلك المستعمرة . وهذا ما حمل وزير مالية المانيا على اتخاذ هذه الصعوبة حجة للمطالبة بمستعمرات لبلاده .

لكن هل يجوز لنا ان نفرض ان القيود المالية ستبقى الى الابد؟على انه ثابت مع هذا الفرض، ان امتلاك المستعمرات لا يخفف شيئاً من صعوبات هذه القيود المالية على الدولة المستعمرة، بل هو يزيدها. يؤيد ذلك حالة المانيا المالية يوم كانت دولة مستعمرة، فقد كادت مستعمراتها تستفرغ جعبة بنك الدولة. فاذا وضعنا هذه القيود المالية جانباً، فلا يصعب مطالبة الدولة المستعمرة في العهد الذي تقطعه ان تصرح فيه انها لا تدع مجالا لاحدى الدول «المحرومة» للخوف من وقوع محذور في شأن تزويدها بما تحتاج اليه من المواد الخام.

اما الحجه الثانية، أي ان الدولة المستعمرة تجد في المستعمرات اسواقا لمصنوعاتها،فهي حجة جوهرية،صعب التغلب عليها.فالتجارة الحدما تروج تحت ظلال الراية اينما رفعت. فالمستعمرة التابعة للتاج البريطاني مثلا تجد سكانها يفضلون الاتجار بالبضائع الانكليزية على غيرها. اضف الى ذلك ان الاشغال العمومية في المستعمرات يعهد بها الى مقاولين ينتمون الى الحكومة صاحبة السلطة فيها.

ولكن ما تستفيده الدول من مستعمراتها زهيدجدا، ومثل ذلك ما ينال الدول الاخرى من الخسارة بسبب حرمانها من المستعمرات فهو زهيد ايضاً. لان التجارة اجمالا يتوقف رقيها على التعاريف الكمركية. فالدول «المحرومة» لاتشكي،من هذه الوجهة التجارية، الا على ما هو عرضي منها. لان بريطانيا العظمى وهولاندا، وهما اعظم الدول استعماراً، تراعيان بدقة سياسة الباب المفتوح، اي مبادىء التجارة الحرة. وقد حصل فعلا نقض لهذه المبادىء خصوصاً ما يتعلق بالقيود التي فرضت على الاقمشة اليابانية. ولو اتيح لحزب «التجارة الحرة في بريطانيا» ان يفوز بالحكم لقضى على سياسية الباب المفتوح قضاء مبرما. والظاهر ان حجة الدول «المحرومة» في هذه القضية، مثلها في المواد الخام، مبنية على محاذير يخشى من حصولها في المستقبل، لا على اضرار يشعرون بوقعها اليوم. ويكفي لازالة كل ما يمكن حصوله من المخاوف الاكيدة، ان تعقد اتفاقات تضمن سياسة الباب المفتوح على مثال ضمان عصبة الامم لهذه السياسة في المناطق المنتدب عليها. وجدير بنا ان نذكر هنا ان درجة تصريف المحاصيل الصناعية في اسواق البلاد الحارة مبالغ فيها.

وهذا يقود الى ما علق في اذهان الناس من ان البلاد الصناعية لا تجد سوقاً لمحاصيلها الا في المناطق البكر، مع ان الحقيقة الراهنة ان المصنوعات تروج سوقها في البلاد الصناعية اكثر جدا من رواجها في البلاد التي تخيم عليها الفاقة ويسودها الكساد.

اما الحجة الثالثة، وهي ان المستعمرين يجدون في المستعمرات ميدانا لاستغلال الاموال التي تفيض في بلادهم،فيمكن تفنيدها بكلمات قلائل. فلم يحصل ان حكومة من الحكومات المستعمرة منعت اجنبياً ما ان يستغل امواله في احدى مستعمراتها، او انها فضلت تاجراً من تجار المستعمرات على آخر. وهل هناك دولة من الدول «المحرومة» عندها اليوم، او تأمل ان يكون عندها قريبا،فضلة من المال تستثمرها في خارج بلادها؟

بقيت مسألة ازدياد السكان وهي مهمة، وان يكن ارتباط الاهمية بها في نظر اولياء الامور،في البلاد المزدحمة بالسكان فقط. واذا كانت المانيا او ايطاليا مثلا تضيق بسكانها فهذا الضيق الحاصل يعود الى تقييد الوسائل التجارية فيها. فلو كانت التجارة في تلك البلاد طليقة حرة لكفت السكان جميعهم وان تكاثر عددهم. وواضح ان ازدحام السكان في ايطاليا لا يكون في درجة ازدحام السكان في البلجيك الا اذا أصبح عددهم مثلي ما هو اليوم. وكذلك موقف المانيا تقريباً. وفضلا عن ذلك فلا ندري كيف نستطيع ان نطابق بين ما تدعيه حكومة المانيا او ايطاليا عن اختناق السكان لضيق المكان، وبين المساعي المتواصلة التي تقوم بها كل منهما لزيادة المواليد. ولنفرض مع كل هذا ان دعوى ازدياد السكان صحيحة، ولنهمل اعتراضنا عليها، ولنسلم بان حلها لا يكون الا بالمهاجرة، فهل تستطيع الدول المستعمرة ان تساعد على هذا الحل؟ ان مستعمرة كينيا — اواسط افريقيا — هي الوحيدة في بلاد المنطقة الحارة التي سهل على الاوروبيين لحد ما، ان يقيموا فيها، وعدد هؤلاء لا يتجاوز اليوم ١٧،٠٠٠

الامراض النباتية

لحضرة المهندس الزراعي الاستاذ خليل المقرادى

ما هو المرض

المرض هو اي خلل او مظهر غير عادي يحدث في حياة النبتة الطبيعية في اي جزء من اجزائها كالاوراق والفروع والجذور والساق والاثمار والحبوب . فاصفرار الاوراق في غير وقتها والذبول والجفاف وظهور البقع على الساق والاوراق والاثمار وتعفن الجذور والتصمغ وتمزق الاوراق وعدم الاثمار والانتاج، هذه الاعراض بعضها او كلها تدل على خلل في النبات لسبب من الاسباب وهذه تنحصر اجمالا في الامور التالية :

١) الحشرات : كالجراد والمن ودودة القمح والقادوح وحفار الساق في اشجار الفاكهة، والحراشف الحمراء والسوداء في الاشجار

بعد جهود عشرات من السنين . فاذا وهبنا للدول « المحرومة » المستعمرات الواقعة في مناطق البلاد الحارة، فالاوربيون الذين يستطيعون التوطن فيها لا يكونون الا جماعة من الموظفين والحكام . وانتزاح مثل هذا النفر باطراد من بلاد ، يقال انها تكتظ بسكانها، لا يخفف شيئا من ضغط هذا الازدحام فيها . وبعد ، اليست مسألة ازدحام السكان في بلدان اوربا من شأن الحكومات المستقلة في قارة اميركا ان تحلها مثل الولايات المتحدة والجمهوريات الاخرى الواقعة في جنوبيها ؟

فالقارىء ، بعد ما تقدم يرى الحجج الاربع التي تتمسك بها الدول « المحرومة » مرتكزة على اسس واهية . وقد رأينا اتماما للبحث ان نتبين عدد الالمان الذين كانوا يقيمون في مستعمرات المانيا جميعها قبل الحرب العظمى فوجدنا ان عددهم في سنة ١٩١١ بلغ ٢٠،٨٥٣ نفراً فهو اقل من عدد الالمان الذين كانوا يقيمون في مدينة باريز وحدها وقد انفقت المانيا على مستعمراتها ٤،٣٢٣،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٢ ولم يزد ايرادها منها على ٢،٤٤٨،٠٠٠ جنيه في تلك السنة . وقد بلغت قيمة الوارد لالمانيا من المواد الخام (عدا المواد الغذائية) ٩٧٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه لم تزد حصة المستعمرات من هذا المبلغ على ٢،١٠٥،٠٠٠ جنيه . فهل يصح ان يقال ان المانيا يوم كانت تملك هذه المستعمرات ، افضل حالا من بلاد السويد مثلا التي لم تملك يوماً مستعمرات ما ؟ وهذه بريطانيا نفسها لم يزد ماورد لها من مستعمراتها على ٧ بالمئة من مجموع وارداتها ، وكان الصادر الى تلك المستعمرات اقل من ١٠ بالمئة من مجموع صادراتها .

اما اذا اقدمت الدول المستعمرة على اتباع سياسة التفضيل والاولوية في مستعمراتها فالحالة ستتغير حتما . وما تتناقله الالسنة في الدوائر الرسمية في بريطانيا العظمى ، يبرر موقف الدول «المحرومة» من وجهة مخاوفها .. واذا كان ما تشكى منه امراعرضياً اليوم فسيصير جوهرياً غدا . فالوسيلة الوحيدة اذن لازالة الشكوك من القلوب هي ما اشرنا اليه سالفا اي ان تضمن الدول المستعمرة مبدأ الباب المفتوح في كل ما يتعلق بصدور المواد الخام ، وتسهيل دخول المصنوعات ، وقبول المهاجرين الذين يرومون العمل في المستعمرات .

وهناك محاولة خطرة جدا ترمي لتسوية هذه القضية على مبدأ منطقي فقط . فاذا قلنا ان الدول «المحرومة» لا يحق لها ان تطالب بمستعمرات ، فلا يجوز على هذا القياس ، للدول المستعمرة ان تتمسك بمستعمراتها . وشبيه بهذا ان يقال ان القضية من اساسها تافهة سخيفة وان الباعث على نبشها هو الغيرة وتطلب الشهرة .

الحمضية .

٢) الحيوانات : كالديدان والفيران وخلافها .

٣) الامراض الفسيولوجية : وهذه تنحصر في التغدية والجو والماء والهواء والشمس وتركيب الارض الحكمي والكيماوي .

٤) الامراض الفطرية : وهي الامراض التي تسببها الطفيليات الفطرية كمرض طابون الذرة والقمح ومرض البياض ، على الخضر والتعفن (والتخميج) والحمرة على القمح ، والتصمغ ومرض الكسار في العنب الخ .

اهمية الامراض الفطرية

في كل عام تصاب المحصولات الزراعية بآفات وامراض عديدة وتسبب للزارع خسارات كبيرة جداً ففي موسم ١٩٣٢ — ٣٣ اتى مرض الحمرة على اكثر من ٨ بالمئة من محصول الحنطة والشعير في فلسطين وسوريا . وتظهر سنويا اصابات كبيرة بمرض الطابون في الحنطة في اقضية فلسطين الشمالية وفي جهات كثيرة من سوريا وخصوصا البقاع ، وكذلك في الذرة البيضاء في معظم اقضية فلسطين تظهر اصابات تزيد عن ٤٥ بالمئة .

ان مرض « الكسار » في العنب يحدث في اغلب الاحيان بسبب امراض فطرية تسبب اضراراً جسيمة قد تتجاوز ٧٠ في المئة . وجميع انواع المشاتل الشجرية والحرجية والخضرية تصاب بامراض عديدة اهمها تعفن الجذور فتمرض الغرسات ولا يعرف اصحابها لموتها سبباً .

وقد سبب المرض الجديد في الاشجار الحمضية خسارة عمومية للبلاد تزيد على مليون جنيه فلسطيني في العشر السنوات الاخيرة [1]

ويظهر من الامثلة المتقدمة ان المزروعات تصاب سنويا باضرار كثيرة مع ان في مقدور الزارع تجنبها او معالجتها بمصاريف وجهود قليلة .

ولقد وجهت عناية كبيرة نحو تعليم الفلاح كثيرا من الاعمال الزراعية الحديثة وبدأ الفلاح يعمل بها ويستفيد منها كالتسميد والتزبيل والتعشيب وانتقاء البذور الطيبة والحراثة الصيفية والعميقة الخ . . . غير ان الفلاح لا يزال يجهل الحشرات والامراض وكيفية اتقائها ومعالجتها وهذه الناحية هي التي نريد ان نوجه الجهود نحوها للتخلص من آفات الزراعة .

الامراض الفطرية

هي كائنات نباتية صغيرة جداً لا ترى الا بالميكروسكوب خالية من المادة الخضراء «كلوروفيل» فهي لذلك لا تعيش وحدها بل لا بد لها من نبات آخر تستمد منه قوتها وتدعى ايضا الكائنات الطفيلية .

والفطر كالنبات يتألف من جهاز تغذية ، وساق ذات جذر ، ومن جهاز حفظ النوع ، وهي البذور . فالساق في الفطر يتألف من خيوط صغيرة تسمى باللاتينية (فيسيليوم) يمتص الفطر بواسطتها المواد المغذية ؛ والبذور او البذيرات وتسمى باللاتينية (سبورس) هي جهاز التناسل والانتشار والعدوى ، فهي تنمو حيثما وجدت على نبات آخر وتهيأت لها الاسباب الكافية لنموها .

انتقال وانتشار المرض

ينتقل المرض بواسطة الهواء والماء والتراب والزبل . كذلك الانسان فهو عامل مهم في نشر الامراض بنقله الحبوب والنباتات المصابة من منطقة مصابة الى اخرى سليمة ولهذا وضعت الحكومات حواجز وانظمة خاصة لمنع انتقال الامراض بهذه الواسطة .

لكل مرض شروط واحوال خاصة ، ونقول اجمالا ان معظم الامراض تنتشر بكثرة حيث تكثر الرطوبة و تكون درجة الحرارة بين ٢٠ و ٣٠ بمقياس « سنتغراد » .

الاصابات والمعالجة

مرض تعفن الجذور : ينتشر هذا المرض في الاراضي الثقيلة ،

---

(١) تقرير الدكتور ا. رايخرت والدكتور ا. برلبركر عن المرض الجديد في الاثمار الحمضية. Xylop rosis, the citrus disease by Dr. I. Reichert and Dr. I. Perlberger.

والتي تسقى بكثرة وفي احواض المشاتل غير المنظمة فيجب تحديد كمية الاسقاء وتطهير وتعقيم التربة والبذور قبل زرعها . وفي الحقول والمزارع يجب تجفيف الاراضي بواسطة الخنادق الخ .

مرض الاوراق والساق : تصاب الاوراق والساق بامراض عديدة متنوعة منها الحمرة على الحنطة والشعير والفصيلة البقلية ، ومرض البياض على الخضر واشجار الفاكهة والعنب ، وتبقع الاوراق والساق الخ . هذه هي الاعراض ومعظمها تعالج برشها بمحلولات مطهرة كمحلول بوردو ، اوبرش الكبريت على مرض البياض .

أمراض الثمر والبذور : هذه الامراض تصيب الاثمار والبذور كمرض الطابون في الذرة والقمح وكمرض تعفن الفواكه .

مكافحة الامراض : هناك طريقتان الوقاية والعلاج . فالنبات كائن حي كالحيوان والانسان ينطبق عليه المثل : « درهم وقاية خير من قنطار علاج » . فيجب عدم وضع النبات في محيط مريض او مناسب لنمو المرض او انتشاره . ولا يجوز زراعة بذور او غراس مصابة . واذا كان لا بد من زراعتها فيجب معالجتها قبل زرعها . وامراض الاوراق والساق يمكن اتقاؤها برش المحلولات المناسبة قبل ظهورها . وانواع النباتات مختلفة منها ما يقاوم الامراض فيجب انتخابه للزراعة وعدم استعمال الانواع الضعيفة . فمثلا القمح الجلجولي يقاوم مرض الحمرة اكثر من غيره من الانواع في فلسطين ، والخشخاش يقاوم امراض التصمغ ، والمرض الجديد اكثر ما يتعلق بالليمون الحلو الخ .

والمعالجة هي قتل المرض بعد ظهوره وهي تختلف باختلاف المرض والنبات .

بعض امراض مهمة في بلادنا وعلاجها : طابون القمح والذرة في بلادنا ويقال له ايضا مرض الطوب وفي سوريا (الراهوب) ويظهر في الحبوب فاذا فحصت هذه وجد داخلها غبار اسود هو ملايين من بذيرات المرض . وينتشر هذا اثناء الحصاد والدرس ويلتصق ببذور الحنطة والذرة السليمة ويبقى ملتصقا بها الى ان تزرع هذه البذور وتنمو . كذلك بذيرات المرض تنمو وتخترق ساق النبتة بواسطة جذورها وتمتد معه الى ان تصل عرنوس الذرة ، او سنبلة القمح فتمتص موادها وتتحول الى ذلك الغبار الاسود ضمن غلاف البذرة .

هذا هو دور حياة المرض فيستفاد من هذه المعرفة شيئان الاول قطف العرانيس او السنابل المصابة على حدة وحرقها ، والثاني معالجة البذور قبل زرعها باحدى المواد المعروفة كالكبريت والفورمالين وكبريتات النحاس (الجنزارة) او كربونات النحاس ، ومن المواد التجارية المعروفة مادة (السرازان) فبذور القمح تعالج بنسبة ٢ في الالف من مادة السرازان والكبريت العادي او ٣ في الالف بمادة كربونات النحاس . والذرة تعالج بنسبة ٢ في الالف (سرازان) و٤ في الالف كبريت و٢ بالمئة بالجنزارة كمحلول . والمواد السابقة ما عدا الجنزارة تستعمل كما هي بدون مزجها مع الماء فتوضع الحبوب المراد تطهيرها في وعاء خاص كبرميل او صفيحة وتوضع معه النسبة المعلومة من العلاج المراد استعماله ثم يمزج جيدا بحيث تحاط جميع البذور من جميع جهاتها بالعلاج ثم تزرع هذه الحبوب المعالجة . وبحسب التجارب وجد ان السرزان ذو مفعول جيد ونتائج حسنة .

مرض البياض : هذا المرض يصيب الخضر والكرمة وكثيرا من اشجار الفاكهة ويسمى باللغات الاجنبية (اوديوم) وهو عبارة عن ظهور بقع بيضاء صغيرة وكبيرة على الاوراق وقد تمتد هذه البقع حتى تكسو جميع اوراقه . وهي عبارة عن جذيرات المرض ، وبذيراته تمتص من الورقة المواد المغذية وتحجب عنها الشمس . وتظهر اصاباته على الثمر فتسبب (تخمجها) كما هي الحال في مرض الكسار في العنب .

ويعالج هذا المرض برش الكبريت الاصفر العادي الناعم على الاوراق المصابة من مرة الى ثلاث مرات في الفصل بواسطة منافخ مخصوصة فيمنع انتشار المرض ويقضى عليه .

نظرة عامـــة

من تقرير مجلس ادارة البنك الزراعي العربي بفلسطين المقدم للجمعية العمومية في ٢٨ شباط ١٩٣٦

حلت سنة ١٩٣٥ وهي السنة الخامسة للازمة المالية العالمية والجهود متواصلة في جميع بلدان العالم للقضاء على هذه الازمة او لتخفيف وطأتها بشتى الوسائل درءاً للاخطار التي لم يخل منها قطر من الاقطار. وقد كانت كفة التفاؤل راجحة مدى الشطر الاول من السنة، وكان الاعتقاد سائدا بان العلم سيحل هذه المعضلة بعد ان اكتشف اعراضها فتنتعش البشرية ويعود الاطمئنان الى المؤسسات المالية والنشاط الى الاسواق التجارية، وبالاجمال تعود الثقة التي هي محور الحركة في جميع الاعمال الى ما كانت عليه قبل الازمة بصورة تدريجية.

غير ان الاعاصير السياسية التي هبت بسبب الحرب الايطالية الحبشية قد حولت مجاري التفكير الى جهات اخرى جهات الاستعداد الى الحرب ودفع الطوارئ وسعرت الازمة تسعيراً ليس في امكان احد تحديد مداه والتكهن بما سيجره من نتائج على العالم مما ستبديه لنا الايام.

الحالة الزراعية العالمية. — هبطت كميات المحاصيل الزراعية في العالم جميعه لاول مرة بعد سنة ١٩٢٧ في اواخر سنة ١٩٣٤ وسجل جدول قسم الاحصاءات في جمعية الامم الذي من وظيفته ان يقدر كميات المحصولات الزراعية في العالم هبوطا في هذه المحصولات بمعدل ٣ في المئة، وكذلك المواد الغذائية والمواد الاولية التي تنتجها الزراعة فقد كانتا في سنة ١٩٣٤ اقل مما كانتا عليه في اية سنة اخرى بعد سنة ١٩٢٧، مع ان مجموع السكان في العالم قد ازداد خلال هذه المدة بنسبة ثمانية او عشرة في المئة. وان معظم هذا الهبوط قد اصاب الولايات المتحدة الاميركية علاوة على ان العوارض الجوية في آسيا وبعض مناطق اوربا سببت هبوطا في محاصيل هذه البلدان ايضا. وقد نتج عن اعتزال البعض الاعمال الزراعية في اميركا ان هبطت كمية المحاصيل التى كانت تقدمها قارة اميركا الشمالية الى العالم، بينما ازدادت المقادير التى كانت تقدمها اوروبا زيادة كبيرة بالنسبة الى ما كانت عليه بين ١٩٢٥ و ١٩٢٩.

وقد نتجت الازمة الزراعية بعد الحرب مباشرة عن عدم تنظيم الاعمال الزراعية إبان الحرب بالرغم من ان عوامل كثيرة كانت ترمي الى توسيع الزراعة كاحدى خطط الدفاع. غير انه بعد انتهاء الحرب نشطت الزراعة تدريجيا فازدادت المحاصيل بسبب استثمار اراض زراعية جديدة واستعمال الالات الفنية الحديثة، والمواد الطبيعية في الانتاج الزراعي. ومع ان طلب المحصولات الزراعية في البلاد المتحاربة كان لوقت ما كافيا لاستهلاك ما يعرض منها، فدخول روسيا السوفيتية الاسواق العالميـة اثار التنافس الاقتصادي في هذه الاسواق والجأ الحكومات الى منع رعاياها من الانسحاب من الاسواق العالمية باحتفاظها بالمحصولات الزائدة وتخزينها

منعا للاضرار . ومع هذا جميعه فبعد ان اشتدت الازمة في سنة ١٩٢٩ انهارت هذه الجهود واصبحت مشاريع احتكار القمح والسكر والبطاطا والبن بلا جدوى. ثم تلا ذلك ان تحسنت احوال الزراع ، المالية في معظم البلدان ، بسبب المساعدات والهبات التى اخذت تقدمها الحكومات على معدل الانتاج ولم تستعمل هذه الهبات لتحديد الانتاج الزراعي الا في الولايات المتحدة الاميركية حيث ازدادت كميات المحاصيل زيادة ادت الى اتلاف قسم منها خشية هبوط الاسعار.

الحالة الزراعية بفلسطين . — كانت الزراعة قبل الحرب العظمى منبع الثروة ومورد رزق السواد الاعظم في هذه البلاد وكان اليسر يعم سائر طبقات المشتغلين بها بنسبة ما يبرزونه من جهود في هذا السبيل، كما انها لبثت حتى آخر ذلك العهد عمادا لميزانية الحكومة : فالاعشار وضرائب الاراضي واجور الارض كانت تؤلف ثلثي الميزانية او تزيد. ويمكن القول ان هذا الربح الذي كان يجنيه اصحاب الارض والزراع هو مما يعود الى رخص الايدي العاملة وارتفاع الاسعار ثم لحرية تصدير الحبوب ورواجها في الخارج . وقد ابتليت البلاد ابان الحرب بنقص في الاموال والانفس والثمرات وتكبدت خسائر فادحة رزحت تحتها حقبة من الزمن ، الا ان الدور الذي تلا هذه الحقبة كان اشد بلاء وافدح خسارة بلا ريب من تلك المصائب والارزاء .

منيت البلاد بوعد بلفور وما وعده الا الضربة القاصمة تقصم ظهر البلاد وتفصم روابطها وتغير صبغتها العربية بحيث تصبح وطنا قوميا لخليط من الصهيونيين ولما لم تكن وسيلة اسرع واسهل للوصول الى هذه الغاية من الارض تنتزع من ايدي اهليها العرب فقد وضعت الخطط على الوجه الآتي :

١— تصفية البنك الزراعي العثماني الذي كان موئلا للزارع يؤازرهم عند الحاجة ويمدهم بالادانات الطويلة الاجال والاصرار على جباية امواله المتراكمة منهم كما فصلنا ذلك في تقريرنا عن العام السابق .

٢— منع تصدير الحبوب الى خارج البلاد بموجب اعلان صدر بتاريخ ٢٤ ايلول سنة ١٩٢٠ مما كان سببا لهبوط الاسعار وضربة قاضية على الزراعة ادى الى تقهقرها وجرّ وراءها المالك والزارع والعامل .

٣— عدم حماية منتجات البلاد بصورة تضمن مصالح الفلاح وتنشطه .

٤— نكب البلاد بالهجرة الصهيونية الجائحة رغم تقريري الخبيرين الانكليزيين ، فرنش وسمبسون ، عن عدم قدرتها الجغرافية والاقتصادية على الاستيعاب ، وارخاء العنان لها تزاحم العربي الاصيل في عقر داره فتنتزع رزقه وارضه من يديه وتصيره تائها مشردا في ارجاء البلاد حيث الجلاء والفناء.

٥— اخراج العرب من الاراضي التي يزارعون بها ونبذهم بالعراء مما سبب محو عدد كبير من القرى العربية من خريطة البلاد وادخل قرابة مليوني دونم من الاراضي في حوزة الجمعيات والجماعات الصهيونية.

٦— عدم العناية بالفلاح العربي والاهتمام به واصلاح القرية شأن الحكومات الوطنية التي تعتبر الفرد جزءاً منها.

هذه هي بعض الوسائل والوسائط التي مارستها الادارة الحاضرة سراً وعلانية لانشاء الوطن القومي على انقاض الوطن العربي ولا ندري ما يخبئه لنا المستقبل ان امتدامد هذه الادارة وطال اجلها ، ولما كان من الواجب على كل عربي في البلاد الدفاع عن كيانه بالطرق المشروعة فاننا نرى من الضروري توحيد الجهود واقامة جبهة اقتصادية موطدة الدعائم وذلك بمعاضدة المؤسسات المالية والشركات العربية الموجودة وانشاء مؤسسات مالية وشركات تجارية وصناعية وزراعية جديدة تعم جميع نواحي الحياة ضناً باموال الامة تستنزفها الاغيار واناء للثروة التي هي محور الاعمال.

واننا نؤمل ان تلاقي تمنياتنا ورغباتنا هذه آذانا صاغية وقلوبا واعية فقد بلغ السيل الزبى وادلى الخطر بنابه ومخلبه اخذ الله بايدي العاملين المخلصين الى سواء السبيل.

٧ — اغراق البلاد بالضرائب والرسوم الفادحة وجبايتها بالواسطة وبغير واسطة وابلاغ ميزانية الحكومة الى ستة ملايين جنيه تقريبا سنويا اي مضاعفتها عشرة امثالها عن العهد السابق في حين ان المواد الاولية والاعمال الصناعية والحركه التجارية التي هي مصدر الانتاج ونتاج الثروة لم تزد ضعفين عن سوابقها مما احرج موقف اصحاب الاراضي والزراع وهم الاكثرية الساحقة في البلاد والجأهم الى بيع اراضيهم والتخلي عنها لتكون اثمانها غذاء للميزانية ومورداً للتشكيلات ادارية واسعة النطاق تقوم قواعدها على انقاض الوطن العربي مما لم تسطر نظيره تواريخ المدنية واسفارها.

٨ — سن القوانين واصدار المقررات تباعا لحماية الصناعة والمصانع ، وبالاجمال ، المصالح الصهيونية استدراراً لاموال المستهلكين العرب . . .

في التعاون والجمعيات التعاونية

نظام المزارع التعاونية بفلسطين

لحضرة محمود فهمى افندى ، مفتش التعاون بالجيزة

(عن صحيفة التعاون بمصر)

مقدمة

لليهود بفلسطين ١٢٢ جمعية تعاونية زراعية يتبع نحو ٥٥ ٪ منها نظام استغلال الاراضى للاعضاء استغلالا مشتركا دون تحديد لملكية أي واحد منهم . وأما باقي الجمعيات فتستغل الاراضى استغلالا فرديا إذ يعمل فيها كل عضو في مساحة محدودة مستقلا عن الآخرين الا في الخدمات العامة .

وسنتكلم بوجه عام عن شخصية اعضاء هذه الجمعيات وجنسياتهم ومدى استعدادهم للعمل ورضائهم به ، وعن كيفية حصول هذه الجمعيات بنوعيها على الارض والسلفيات .

كلمة عامة

لليهود هيئات تقوم بالسعي وراء مصالحهم ونجاح اعمالهم في فلسطين . اقدمها جمعية البيكا ، واهمها الوكالة اليهودية بفلسطين . لهذه الهيئات أغراض متعددة منها شراء الاراضى ومنها اسكان اليهود في فلسطين وإمدادهم بما يحتاجون اليه من المال ، الى غير ذلك . ويخصصون اقساما لكل غرض من هذه الاغراض .

شخصية الاعضاء وجنسياتهم ومدى استعدادهم للعمل

على أن من يزور هذه الجمعيات بنوعيها يلاحظ أن أعضاء كل جمعية أصلهم من دولة واحدة نزحوا منها الى فلسطين ، واغلبهم من بلدان أوروبا خصوصاً المانيا وبولندا . لذلك تجدهم متجانسين متفقين في المذهب والاخلاق والعادات. هذا الى انهم كانوا يشتغلون في بلادهم الاصلية بالزراعة او بماله علاقة بالزراعة ماعدا افرادا قلائل في كل جمعية وهم الذين يقومون فيها بعمل خاص ولا يمكن الاستغناء عنهم . فمثلا في الجمعيات التي من النوع الاول والتي تقوم باعداد المساكن للاعضاء تجد من بين هؤلاء الاعضاء عددا من النجارين او البنائين وغيرهم بقدر ماتسمح به حالة العمل ، كما تجد في النوعين من الجمعيات الكتبة والممرضات والمدرسين والمدرسات ومن اليهم بما يناسب عدد اعضاء الجمعية وذراريهم .

هذا ، وفي فلسطين اتحاد للعمال يحتم على كل عامل اوعاملة سواء أكان صانعاً اوزارعا ، ان يكون عضوا في هذا الاتحاد ليكون عضوا في هذه الجمعيات . ولا يكون العامل عضوا في هذا الاتحاد الا اذا كان ممن يزاول العمل بنفسه دون الاستعانة بغيره من العمال . لذلك نجد ان كل عضو في الجمعية يعمل فيما يخصص له من العمل بطيب خاطر دون ان يظهر اي ضجر او ملل .

وقد يثير الدهشة في مصر ماشاهدته في احدى هذه الجمعيات ، اذرايت احد الاعضاء حاصلا على الدكتوراه في الطب يقوم بعيادة المرضى من اعضاء الجمعية ويعمل في الوقت نفسه معهم في الحقل كواحد منهم تماما . وقد سالته عن مدى استعداده للعمل ورضائه به فأجاب بانه يجب على امثاله المثقفين ان يكونوا في مقدمة العاملين ليضربوا الامثال لغيرهم من اليهود في الجد والنشاط . وانه يجب النزول الى الميدان حسب حاجة العمل اليهم لا فرق بين غني وفقير ولا بين متعلم وجاهل ، كما اجاب بأنه يزاول هذا العمل الريفي بنفس راضية مطمئنة .

كيفية الحصول على الأراضي

يقوم قسم الاراضي في جمعية البيكا او الوكالة اليهودية او غيرهما من الهيئات باعطاء الارض للجمعية التعاونية بايجار اسمي لمدة ٤٩ سنة للتجديد ، على ان تدفع الجمعية سنويا الى هذا القسم مبلغا لايتعدى ٤ ٪ من ثمن الارض ، وعلى ان يعاد تقدير هذا الثمن بين آن وآن تبعا للظروف التي تدعو الى تغيير قيمة الارض. ويحرر عقد الايجار بين مجلس ادارة الجمعية وبين هذا القسم .

وتقدر المساحة لكل جمعية بمعدل ١٢ او ٢٠ دونما لكل عضو (الدونم ١٠٠٠ مترمربع وهو وحدة المساحة بفلسطين) اي مايوازي ٣ او ٥ افدنة ، بما في ذلك المنافع العامة التي تحتاج الجمعية اليها وكذلك الاراضي التي تقام عليها المساكن للاعضاء ومواشيهم . وقد روعي صغر المساحة التي تخصص لكل عضو لانهم يعملون فيها بأنفسهم . كما اسلفنا ، وما دامت الجمعية تستعمل هذه المساحة المعينة فلا توخذ منها مدى الحياة وفي الوقت نفسه لاتؤول اليها ملكيتها .

كيفية الحصول على المال

ويقوم قسم التسليف بمنح الجمعيات التعاونية السلفيات اللازمة لشراء الالات والمواشي واعداد المساكن للاعضاء بضمان اعضاء مجلس الادارة ، كما سيأتي ، بفوائد لا تتعدى ٧ ٪ لمدد طويلة قد تصل الى ١٥ سنة تختلف باختلاف صلاحية الارض للاستغلال ومقدرة اعضاء الجمعية على التسديد .

على انه يوجد بين هذه الجمعيات مايمتلك اعضاؤها الارض . وقد يوجد معهم المال ايضا . وقد يقترضونه من هذه الهيئات اليهودية كما اسلفنا ، اومن احد المصارف او جمعيات التسليف التعاونية بفلسطين بفوائد لاتتعدى ١٠ ٪ ولمدد قد تصل الى ١٥ سنة ايضا تبعا للظروف السابقة .

وسنتكلم الان على النظامين المتبعين في الجمعيات التعاونية الزراعية بفلسطين كل على انفراد :

النوع الاول

ونقصد به الجمعيات التي يعمل فيها الاعضاء رجالا ونساء على السواء بجميع الاعمال دون تحديد ملكية كل منهم. وذلك بان يتعاقد الاعضاء على اتباع هذا النظام ويقوم الجميع بتوقيع عقد الايجار مع الجمعية وعقد السلف معها ايضا على الا يطالبوا بشيء ما اذا تركوا الجمعيه قبل انقضاء مدة الايجار . وهذا يعتبر ضماناً من الاعضاء للجمعية مقابل ضمان مجلس الادارة لقسم الاراضى في الهيئات اليهودية . وبتوقيع كل عضو على عقد الايجار او السلفة يصبح مسئولا أمام الجمعية فيما بشأنها ويحافظ على مصالحها وهي مصالح الجميع .

ولكل جمعية مجلس ادارة من بين الاعضاء ينتخب سنويا يسمى

لجنة الادارة ويقرر اعضاؤها المبادى.. ويضعون الانظمة ويبرمون عقود الصفقات فيما لهم وما عليهم. كما ان لكل جمعية هيئة ادارية (المديرون) لادارة العمل داخل الجمعية، ويقومون بتوزيع الاعمال على جميع الاعضاء بين فترة واخرى قد تكون ١٥ يوما وقد تكون اشهر بحيث يتناوب جميع الاعضاء مختلف الاعمال في الجمعية فيتدرب كل عضو على الاعمال المختلفة فيها ويكون التوزيع عادلا بينهم فلا يجهد عضو نفسه اكثر من الباقين. وقد يستثني من ذلك بعض الاعضاء الاختصاصيين في أعمال معينة فيظلون فيها باستمرار كما سبق ذكره.

وفي قليل من هذه الجمعيات يوزع صافي الارباح في نهاية السنة على الاعضاء بالتساوي بعد تسديد جميع الالتزامات للغير، وبعد استيراد ماهم في حاجة اليه من المواشي او الالات مما يستلزمه التوسيع اللازم لهم ولصالح العمل في جمعيتهم، بينما في الكثير منها لاتوزع ارباح كلية لحداثتها ورغبة القائمين بامرها في توسيعها باستمرار. وتقوم جمعيات هذا النوع باستيراد جميع الحاجيات الزراعية كالمواشي والبزور والاسمدة والالات وجميع الحاجيات المنزلية كالمأكل والملبس، وكثيرا ما تكون من جمعيات تعاونية لهذا الغرض في فلسطين. كما تقوم جمعيات اخرى بتصريف الحاصلات سواء كانت حقلية اوفاكهة او غير ذلك كالألبان ومنتجاتها كالبيض والعسل اونتاج الحيونات والطيور الى غير ذلك.

وقد يوجد اعضاء في هذا النوع من الجمعيات اكثر من حاجة جمعياتهم فهؤلاء يشتغلون خارج الجمعيات على ان يقدموا لجمعياتهم جميع ما يحصلون عليه من الاجور فتدخلها ضمن ايرادات الجمعية وهؤلاء يعاملون معاملة باقي الاعضاء تماما.

وتقوم جمعيات هذا النوع باقامة المدارس والمستشفيات وامداد المزرعة بمياه الشرب الى غير ذلك كما تعد للاعضاء المساكن المشتركة والماكل والملبس وخلافه.

النوع الثاني

وهو النظام الفردي الذى يعمل بمقتضاه كل عضو في الجمعية بزراعة مساحة معينة فكل عضو يوقع عقد ايجار بينه وبين الهيئات اليهودية بالمساحة التى سيقوم بزراعتها هو وافراد اسرته، على ان توقع لجنة ادارة الجمعية التعاونية على العقد كضامن لهذا العضو امام الهيئات اليهودية. هذا اذالم يكونوا مالكين للارض كما اسلفنا. ويعطى لكل فرد يعمل في الجمعية سواء كان رجلا اوامراة مساحة من الارض تساوي مايعطي للاخرين تماما.

وكذلك الحال في السلفيات التي يحتاج اليها الاعضاء اذ يحرر عقدها بينهم وبين قسم التسليف في الهيئات اليهودية بضمان جمعيتهم التعاونية، عكس المتبع في النوع الاول اذ توقع الجمعية العقود والاعضاء يضمنون.

ويعمل كل عضو مستقلا في ارضه وماشيته. وله ولمواشيه وادواته الزراعية مساكن خاصة يعدها بمعرفته. ويشترك الجميع في المصالح المشتركة كالآلات البخارية ومعامل الالبان ومواشي الوثب والمدارس والمستشفيات ومياه الشرب الى ماشا كل ذلك بمعرفة الجمعية التي تقوم بتصريف محاصيل الاعضاء وجميع ماينتجونه، وذلك بواسطة جمعيات تعاونية اخرى خاصة بذلك لحسابهم كما تقوم بتوريد حاجيات الاعضاء بواسطة الجمعيات التعاونية الاخرى الخاصة بذلك.

وفي نهاية كل سنة ياخذ العضو من جمعيته أثمان ما انتجه بمجهوده الخاص بعد تسديد جميع التزاماته للجمعية او لغيرها، وقد يدخره، وهذا نادر، او يقوم بعمل التوسيعات اللازمة له في مزرعته الصغيرة ليضاعف الانتاج سنة بعد اخرى وهو الغالب.

مدى رضاء الاعضاء بهذين النوعين

وقد اردت معرفة مدى رضاء الاعضاء بالعمل ذكورا او اناثا فسالت بعض اعضاء جمعيات النوع الاول فكان الجواب انهم يفضلون هذا النظام الذي يمثل التعاون باجلى معانيه. ولولا ذلك لتركوه مفضلين عليه العمل في جمعيات النوع الثاني.

كما سألت بعض اعضاء جمعيات النوع الثاني فكان الجواب انهم راضون به وان كانوا لايحصلون على ارباح اكثر مما يحصل عليه اعضاء جمعيات النوع الاول.

كلمة ختامية

ولقد تنبهت حكومة فلسطين بعد هجرة اليهود اليها وشرائهم الاراضي من العرب أهل البلاد الاصليين حتى فقدوا مورد رزقهم واصبحوا غرباء في بلادهم فاوجدت ضمن دوائر الحكومة دائرة تسمى دائرة التحسين والتعمير مهمتها الحصول على الاراضي القابلة للزراعة وتأجيرها للعرب لمدد طويلة بايجار اسمي لاستغلالها بمعرفتهم بالنظام الثاني بدل البطالة التي يعلم ضررها كل انسان (وان كانوا لم يكونوا جمعيات تعاونية بعد) ولا تخرجهم الحكومة منها مادامو يستغلونها وتقرضهم المال اللازم لهذا الاستغلال بفوائد معتدلة.

وعدا ماذكر توجد بعض انظمة وتعليمات خاصة تكاد تختلف في كل جمعية عنها في الجمعيات الاخرى، الا انني ارى انها في الدرجة الثانية من الاهمية بالنسبة لماذكرته الان.

العراق

حديث مع مندوب الغرف التجارية النمساوية

لمراسلنا في بغداد

تسعى الدول الاوروبية الناهضة الى التعرف بالاسواق الاجنبية ودرسها درساً علمياً دقيقاً قصد زيادة صادراتها وتوسيع تجارتها وبث الدعاية لبضائعها في تلك البلاد وللتعرف على صادرات البلاد من المواد الاولية والخامية التي قد تفيد في صناعاتها . وقد قدم العراق كثير من مندوبي هذه الدول الذين يعمدون الى وضع التقارير الضافية عن الحالة الاقتصادية في البلاد وحاجة الاسواق الى بضائعهم والوسائل التي تمكنهم من ذلك .

وقد قابلنا مندوب الغرف التجارية النمساوية فى بغداد الدكتور اريخ واينزجر Dr. Erich Weinzinger الذي زار كثيراً من بلاد الشرق ودرس حالتها درساً جيداً كالحبشة وفلسطين ومصر والعراق وتحدثنا اليه عن مقاصده التجارية في العراق فقال «مع انني اعتقد بان اكثر البضائع النمساوية التي هي من نوع الكماليات والمكائن قد لاتكون رائجة في سوق اولى كالعراق فهناك بعض المواد التي يمكن الاستفادة منها تجارياً وبيعها في الاسواق العراقية كما ان هنالك مواد كثيرة خامية يمكن اصدارها الى النمسا بصورة رابحة » وهو يؤمل ان تزداد صادرات النمسا الى العراق وقد بلغت عشرة الاف دينار سنوياً في مدة وجيزة. وقد حدثنا عن نوع خاص من المواد المستعملة في البناء والتي يعتقد بامكان ادخالها في البناء العراقي الحديث . وهذه المواد تسى "Heraklith" تكون على شكل الواح رقيقه يتفاوت ثخنها بين البوصتين والأربع مصنوعة من الاسمنت والالياف الخشبية المكبوسة بواسطة مكابس مائية قوية . وهي تستعمل في اكثر ابنية النمسا وسويسرا وقد ادخلت الى عدة بلدان ولاقى استعمالها اقبالا . ومن البنايات التي استعملت فيها هذه المواد بناية المجلس النيابي في العاصمة الحبشية وبناية فندق « الملك داود » في القدس . ويذكر الدكتور اريخ بان هذه المواد عازلة للتقلبات الجوية ولما كان مناخ العراق بارداً في الشتاء وحاراً في الصيف فان هذه المواد الانشائية تكون ذات فائدة عظيمة . وهو يؤمل ان حكومة العراق القائمة بانشاء القرى العصرية ستستفيد كثيراً من هذه المواد بالنظر لسهولة نقلها وسرعة بنائها كما ان اسعارها مناسبة بحيث يكلف المتر المربع منها ما يقرب من شلنين ونصف تسليم البصرة . وهو يعتقد بامكانية القيام بصنع هذه المواد في العراق بسعر زهيد . وقد حدثنا عن مشروع السمنت الذي اخذت امتيازه شركة عراقية برئاسة ياسين باشا الهاشمي وعضوية بعض كبار التجار العراقيين فقال ان هذه الشركة تفاوضه عن اسعار المكائن اللازمة للمشروع فاذا كانت اقل من كشوف الشركات الاخرى فانها ستشتريها منه ومما يذكر ان راس مال هذه الشركة العراقية يبلغ مئتي الف دينار ونستبشر خيراً لما نراه من جدها في تعجيل تنفيذ هذا المشروع الكبير .

البضائع اليابانية

زادت تجارة اليابان مع العراق زيادة مطردة خلال السنوات الاخيرة بحيث انها اكتسحت امامها كثيراً من المنسوجات الانكليزية والبضائع الحريرية والصوفية لاسعارها الزهيدة التي لا تزاحم . فزادت صادرات اليابان الى العراق خلال العشر السنوات الاخيرة ستة اضعاف ، في حين ان صادرات العراق الى اليابان لا تذكر لقلتها . وقد جرت مفاوضات بين الطرفين ابتدأت في لندن وكادت تنتهي هناك بشروط حسنة منها تبرع حكومة اليابان بارسال بعثة عراقية على نفقتها الى اليابان لدرس الصناعات المختلفة كصناعة الزجاج والنسيج وغيرها كما انها تعهدت باستيراد البضائع العراقية بنفس قيمة صادراتها الى العراق . ولكن المفاوضات سحبت الى بغداد ولم تنته حتى الآن . وهكذا تخسر العراق سنوياً مبالغ طائلة من جراء هذا التأجيل ولا نرى ما يمنع حكومة العراق ان تزيد الضرائب على البضائع اليابانية خاصة وان القانون الدولي يسمح لها بذلك اذ قد خرجت اليابان من عصبة الامم وهي لاتزال تعامل على قاعدة اكثر الدول حظوة . وبالتجاء الحكومة الى هذه الخطة ستضطر اليابان الى عقد هذه الاتفاقية لفائدة العراق .

ARAB ECONOMIC JOURNAL

Chief Editors : F. S. SABA,
B. Com., F.C.R.A., F.R.E.S.
(Responsible Editor)
ADEL JABRE
Economist
Manager : T. FARAH

TREATS THE
COMMERCIAL,
INDUSTRIAL & AGRICULTURAL
AFFAIRS OF THE COUNTRIES
IN THE NEAR EAST.

PUBLISHED WEEKLY
by the
ARAB PUBLICATIONS Co. Ltd.
P.O.B. 268
JERUSALEM - PALESTINE

SUBSCRIPTION RATES
Palestine & Transjordan £P. 1
In Other Countries £1/4 shls.

Vol. 2 No. 9 Registered as a Newspaper February 29th. 1936

TABLE OF CONTENTS

Page

LEADING ARTICLES: